

حسناً السابعة اذا دفع الما دون ما لا يشتري لسمية

ويعتقها ويحقيقية المال فاشترى باه وتجاوز ولاه مولاه
وموط الاب وورثة الاب والحق وكل يقول الشتر
بما لى ففى وايتة الشيم مضت الحجة ويرود المعتق على
مولاه واقدم اى الفريقين اقام البينة كان له رقابى
المستدضعف وفي الفظوى اضطراب ويسلم الاصل

الحكم باه ضام فعد الما دون ما لم تقم بينة تافيد **الثامنة**

اذا اشترى عبداً فدفع البايع اليه عبدين ليختار احدهما

فابق واحد قبل برتج نصف الثمن ثم ان وجد تحجر فيكون الابن والواحد

والا كان الاخر يدها نصفين وفي الرزاة ضعف و

يناسب الاصل ان يضمن الابن ويطالب بما ابتاعه ولو

ابتاع عبداً من عبدين لم يبعه وحكى الشيخ في الخلاف

الجواز **التاسعة** اذا وطى احد الشريكين الامة سقط عنه

من الحد ما قابله نصيبه وحده بالبيع اشقا الشهادة ثم ان

ان حملت قومت عليه حصص الشركاء وقيل بقولهم تجرد

منه المثل على ان انما يشترى
منه المثل على ان انما يشترى
منه المثل على ان انما يشترى
منه المثل على ان انما يشترى

فوليه فداية كونه الشتر في هذه الشارة عزل ولولم يعزل كره له بيع ولدها واستحق ان يعزل

اوى ذكوا المصنف وضع بين هذه له من ميراثه قسطا **الرابعة** تكره التفرقة بين الام

والاوى بائع **البيع الاثني** والشتر واسماهم حتى يستغنوا واحدة سبع سنين وقيل ان

الذوطى المشتري لامة وان استحقاقها انتموها

الشتر ولا عقرها نصف العشران كانت ثديا و

العشران كانت بكر او قيل يلزم مهر امثالها وعليه

قيمة الولد يوم سقط حيا ويرجع بالثمن الولد على

البايع وفي جموعة بالعقر قولان اشبهها التجر

السادسة يجوز لبايع ما يدينه الظالم وان

كان للامام بعضه وكله ولو اشتريه من غير

من ارض الصلح ردها على البايع واستعادتها

فان ماتت ولا عقب له سمعت الامة في قيمتها على

رواية مسكين الثمان وقيل يحفظها بالقطعة

ولو قيل تدفع الى الحاكم ولا يكلف التسع كان

حسناً

فوليه فداية كونه الشتر في هذه الشارة عزل ولولم يعزل كره له بيع ولدها واستحق ان يعزل
اوى ذكوا المصنف وضع بين هذه له من ميراثه قسطا الرابعة تكره التفرقة بين الام
والاوى بائع البيع الاثني والشتر واسماهم حتى يستغنوا واحدة سبع سنين وقيل ان
الذوطى المشتري لامة وان استحقاقها انتموها
الشتر ولا عقرها نصف العشران كانت ثديا و
العشران كانت بكر او قيل يلزم مهر امثالها وعليه
قيمة الولد يوم سقط حيا ويرجع بالثمن الولد على
البايع وفي جموعة بالعقر قولان اشبهها التجر

كان للامام بعضه وكله ولو اشتريه من غير
من ارض الصلح ردها على البايع واستعادتها
فان ماتت ولا عقب له سمعت الامة في قيمتها على
رواية مسكين الثمان وقيل يحفظها بالقطعة
ولو قيل تدفع الى الحاكم ولا يكلف التسع كان

حسناً